

في شرعية الاختلاف الحضاري والتعددية الثقافية

■ عبد العزيز انميرات

يتأسس هذا الموضوع على ثلاثة أسئلة أساسية، ونحن نحاول قدر الجهد مقارنة قضية الحق في الاختلاف، وشرعية التعددية الثقافية في زمن العولمة الثقافية وسياسة الارتهان الحضاري، آخذين في الاعتبار أن هذا الضرب من الموضوعات الفتية - وإن كان قديماً قَدَمَ الثقافات والحضارات ذاتها - لا ينبغي أن نتحول بالانشغال به إلى مجرد آلة نسخ كربونية لما تعيشه المجتمعات الغربية من حراك ثقافي وحضاري على مستوى المفاهيم والنظريات والأطروحات، التي تلهينا عن حقيقة هويتنا، ومطالبنا الثقافية الموازية لمجتمعات يسعى مثقفوها ومفكروها إلى إخراجها من زمن الهامشية والهبوط الحضاري.

وهذه الأسئلة في نظرنا هي:

1 - إلى أي حدّ يمكن للاعتراف بالحق في الاختلاف والتعددية الثقافية أن يُسهم في تدعيم المقاربة الثقافية لحوار الحضارات، ودعم قيم الديمقراطية الحقّة، البعيدة عن الشعارات الجوفاء التي استهلكت الأمة وأنهكت الفكر ردهاً من الزمن؟

■ باحث من المغرب.



2 - وإلى أي حدّ يمكن تحقيق خطوة الحق في الاختلاف والتعددية، خاصة ونحن نعرف تمام المعرفة ما لجدلية الغالب والمغلوب من آثار سلبية على الأمم والمجتمعات المغلوبة، مثل أمتنا والمجتمعات التي ننتمي إليها؟

3 - وإلى أي حدّ يمكن لثلة المثقفين - والمثقفين الأكاديميين خاصة - الإسهام الفعلي في مسار تحقيق هذا المطلب الأساس في مسار دعم الحوار الحضاري وقيم التعايش والحرية والعدالة، أم أننا ما زلنا في حاجة ماسية إلى لسان هارون لمحاورة فراغنا العصر الجديد؟

إن هذه الأسئلة جزء من بناءٍ فكري نسعى من خلاله إلى صياغة أهم الإشكاليات أكثر من سعيها للإجابة عن الأسئلة، مسهمين في بيان بعض الملامح التي تجنبنا السقوط في فخ النشوة الفكرية التي يحسّ بها بعض الأكاديميين، ناهيك عن رغبتنا - حقيقة - في تجاوز عتبة السقوط في فخ الاستهلاك المجاني للمفاهيم والأطروحات الفكرية الآتية من الحراك الحضاري الغربي لدرجة الإدمان، نحو ما نستهلك من مختلف البضائع والمنتجات التي أغرقت أسواق مجتمعاتنا بشكل فظيع للغاية.

مما سبق سننطلق في تحرير القول في هذا الموضوع المؤسس على فهم نسلم بمصداقيته، ويتعلّق الأمر بكون الأمة الإسلامية في المرحلة الراهنة تجتاز عتبة أساسية في سياق تجديد آليات البناء الحضاري، وذلك من خلال نهج سلسلة من المراجعات الفكرية الأساسية التي كشفت - في الحقيقة - عن عمق الوعي بالمسألة الثقافية، والذي هو المحصلة الطبيعية لمجموعة من التراكمات المعرفية، والخبرات التاريخية والمخاضات السياسية والإيديولوجية، والانفتاحات المتتالية والمستوعبة لخبرات الثقافات الإنسانية ومعارف المجتمعات المتقدمة.

وقد لا نغالي إن قلنا في هذا السياق: إن من أبرز مظاهر قوة هذا الوعي وجدديته - في اقتحام التحديات والصعوبات بعزيمة المستشرف لأفاق الدورة الحضارية المقبلة - دعوته المتكررة إلى الأخذ بيد الصحة المسلمة، الأخذ بالنمو والاتساع عقداً بعد آخر؛ لتستوعب خطاب تجديد الدين وآليات الصياغة المحكمة للمشروع الحضاري الإسلامي، وذلك بموازاة مع الفهم

العميق لمجموع التحولات الحضارية العالمية الراهنة، تلك التي جعلت الثقافة العالمية تتعرض لمجموعة من الاهتزازات والمراجعات النقدية، سواء على مستوى البنى المفاهيمية، أو على مستوى المكونات المنهجية.

في هذا السياق، لا يحتاج المرء إلى كبير عناء وطول تأمل كي يتبين له على الفور أن العالم يجتاز - راهناً - مرحلة هي من أشق مراحلها التاريخية، فيما يتعلق بقضايا السلم والتعايش والتواصل بين الشعوب والثقافات، خاصة وقد أحدث التطور المذهل في مجال الصناعة الرقمية وتقنية الأثير ثقوباً عديدة في جدار الهويات والخصوصيات، وذلك بموازاة مع ما أدت إليه سياسة العولمة من أضرارٍ بالغة في حياة الكثير من الشعوب.

**لا يحتاج المرء إلى كبير
عناء وطول تأمل كي
يتبين له على الفور أن
العالم يجتاز - راهناً -
مرحلة هي من أشق
مراحلها التاريخية، فيما
يتعلق بقضايا السلم
والتعايش والتواصل بين
الشعوب والثقافات.**

من هنا يكون على المسلمين - وخاصة منهم النخب العالمية والمتقفة - تجديد آليات التعاطي مع قضايا العولمة الثقافية فهماً وتنزيلاً؛ لما تفرزه هذه الأخيرة من إشكالات معقدة، قد يسقط من لا يدرك كنهها في فخ الاستلاب الثقافي المدمر للهوية والخصوصية، الشيء الذي يستوجب منّا إعادة النظر في جملة من القضايا التي من المفروض إحكام توصيفها؛ ليكون

تعاطينا معها بالشكل الذي تقتضيه متطلبات المرحلة التي نرغب في الاستفادة من معطياتها؛ لنعيد للأمة بريق الخيرية والشهادة على الناس.

على هذه الأرضية من الفهم نعتقد أن تقدم الوعي مرهون بشكل كبير بنوعية الأسئلة التي يطرحها على نفسه وخطابه ورؤيته، ومن المؤكد - وفق هذا التصور - أن هذا الوعي عرف منذ حقبة التسعينات من القرن الماضي جملة من التحولات المهمة، عكست جملة من المظاهر المرتبطة بحال التغير الذي أصاب سيرورة التاريخ المعاصر، خاصة بعد الاتساع الأفقي والعمودي الذي عرفه خطاب العولمة في زمن الثورة الرقمية الدقيقة، التي أتاحت للإنسان



إمكانات لا محدودة من القدرة على التعرف على العديد من المعلومات والمعارف والخبرات الإنسانية، والنماذج الثقافية والحضارية التي لم يكن يعرف عنها إلا الشيء القليل.

من هنا يكون الحديث عن هذا العالم الجديد، المغاير للعوالم السابقة شكلاً ومضموناً، وإن كان يحمل داخله بالضرورة بقاياها وآثارها، خطوة للتأكيد على ضرورة إخراج جيل جديد من المثقفين، يكون بمقدورهم مساندة متغيراته ومتطلباته وتحدياته؛ جيل يعرف تمام المعرفة أن هذا الضرب من المساندة يقتضي جملة من المقتضيات التي تمكن المثقف من الخروج من عزلته الذهنية، زماناً ومكاناً، والتي تنعكس سلباً على اختياراته ومواقفه وتقويماته وعلاقاته بالآخر المختلف؛ بل وتمكّنه من الاستفادة من قدرات العقل الذي هو أعدل قسمة بين الناس كما يقال؛ «فما أخطر أن تهدر العقول في عالم بات مصيره رهناً بنتاج العقول»¹، وما أفسى أن يجد المرء نفسه شاهداً على احتضار ثقافته، في عصر تسلبنا فيه العولمة الثقافية تراثنا وتاريخنا ولغتنا وإبداعنا بدعوى حوار الثقافات والحضارات.

نحن لا نرفض البتة قضية حوار الحضارات والثقافات؛ ولكننا نرفض - بالتأكيد - كل أشكال اغتيال هذه الحضارات والثقافات باسم الحوار والتعايش؛ لأن ثقافتنا هي ما يتبقى لدينا بعدما تُسلب منّا كل مواردنا الطبيعية والبشرية، وتكبل قدراتنا السياسية والإيديولوجية الحامية لبيضة هذه الهوية التي طال عليها أمد الاغتراب.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الإحساس المتنامي بضرورة نهج التعارف والتفاعل الحضاريين - ناهيك عن الدعوة المتجددة للحوار وقيم السلم والتعاون في العلاقات الفردية والجماعية الدولية - يكشف لنا عن وجود ثلة من المفكرين والمثقفين، من مختلف الثقافات والعقائد والمجتمعات، أخذوا على عاتقهم جزءاً من مسؤولية إجبار العقل على العودة إلى جادة الطريق،

1 - نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص 59، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، 2001.

وذلك من خلال الاستفادة من دروس التاريخ الشاهد وعبراته وخبراته، وذلك بما يُسهّم - حقيقة - في مناهضة كل أشكال التمادي في الأخذ بنهج الاستكبار الثقافي، واللجوء إلى القوة في التعامل مع الآخر المختلف؛ لإرغامه على الخضوع والامتثال لاختيار ثقافي أو حضاري مخالف.

إن هذا الضرب من الاستكبار المتمثل في نزعة التمرکز حول الإثنية (ethnocentrisme) هو الذي يتسبب في تحويل الاختلاف بين الثقافات إلى نوع خطير من التفاوت المعياري ما بين الأنا المتحضر والآخر البربري، والذي تنقلب - بسببه - صورة هذا الأخير إلى تكوين رؤية كارثية، تجعله في مكانة

إنّ هذا الضرب من الاستكبار المتمثل في نزعة التمرکز حول الإثنية (ethnocentrisme) هو الذي يتسبب في تحويل الاختلاف بين الثقافات إلى نوع خطير من التفاوت المعياري ما بين الأنا المتحضر والآخر البربري.

وضيعة لا تسمح له بالظهور والمشاركة والإبداع، بله الحوار والاختلاف؛ الشيء الذي يجعل من أسلوب التمييط المعياري المؤسس على خلفية التفريق بين الناس - بناءً على العرق واللغة والعقيدة واللون والمعرفة... - من أبرز عوامل الإقصاء والتهميش، والتي - بدورها - تُنتج - لاحقاً - المفهوم الخاطئ للاحتكاك الثقافي والحضاري بين الشعوب والأمم؛ بحيث يتغير الاحتكاك والتعارف والتبادل إلى ضرب خطير من المثاقفة acculturation، والذي بموجبها

يتحول الاتصال الثقافي بين منظومتين إلى إلحاق تغيّرات جذرية في الأنماط الثقافية الأصلية لدى إحدى المنظومتين، مع ما يترتب عن ذلك من فقدان أحدهما - تحت تأثير الصدمة وهشاشة البنى الثقافية - لكثير من القيم والتقاليد والخصوصيات.

وفي الجملة، ليست المثاقفة - وفق هذا المنظور - هي اللقاء والاتصال البسيط بين ثقافتين مختلفتين في سياق ما تفرضه حاجة الناس للتعرف على الآخر، والانتفاع بما عنده من خبرات وتجارب ومكتسبات، بقدر ما تعبّر عن التواصل المعقد الذي تسوده علاقات السيطرة والتحكم؛ لأنها - بكل بساطة - أحد عوامل التغير البراني الذي يجلب معه آليات متشعبة لإعادة تشكيل الثقافة



المحلية بما تفرضه السلطة القاهرة للغالب، الذي ينظر إلى ذاته من زاوية ضيقة تجعله على الدوام «النموذج» و«القدوة» و«المتميّز»، تأخذ مع التبيئة «شكل توفيق ما بين الثقافة المحلية والثقافة الوافدة، أو أشكالاً استيعابية تمثيلية أو مضادة يحكمها مدى تفوق إحدى الجماعتين على الأخرى تقنياً واجتماعياً، وتحكمها أيضاً آليات الاحتكاك والاتصال، القسرية أو الإرادية، ودرجة مقاومة الثقافة التي تفرض عليها هذا الاحتكاك. ويأخذ الشكل الاستيعابي المتطرف صورة التمثل assimilation، وهو أقصى حالات المثاقفة الإيجابية؛ في حين يأخذ الشكل المضاد صورة ما يسميه جاك لومبار بـ «مثقافة مضادة»²، وهو نفسه ما يسميه سمير أمين بـ «التمركز الأوروبي المعكوس»³، أو ما يسميه بعضهم لآخر «استبطان تمييطات الآخر» (auto-exoticising)⁴.

ويمكن عدّ الصورة الأخيرة نوعاً من ردّ الفعل على قسوة عملية المثاقفة وقسريتها، والتي يتخلل فيها تجانس العوالم الرمزية والمادية في الثقافات التي تتعرض لها، وتكتسب هذه الصورة أحياناً طابعاً نضالياً حين يتم تسييسها، وتتخذ في الغالب شكل عودة إلى المأوى الثقافي الذي تنتعش فيه الرؤى الخصوصية والماهوية، مثل حركة الزنوجة في إفريقيا négritude، وبعض الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي، على سبيل المثال لا الحصر، في مواجهة ما تعتبره هذه الرؤى من مكونات إمبريالية الغرب الإيديولوجية. ويعيد تودوروف ما يسميه الغربي بعرق ثقافي أو لغوي أو روحي، فتضطلع التمرکزات الثقافية واللغوية والروحية هنا بأداء وظائف العرق⁵»⁶.

- 2 - ينظر جاك: مدخل إلى الاثنولوجيا، ترجمة حسن قبيسي، ص 151، المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء، 1997.
- 3 - تراجع سمير أمين: نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الأوروبي والتمركز المعكوس، ص 126 - 129، معهد الإنماء العربي - بيروت، 1989.
- 4 - ينظر تحليل جنين عبوشي دلال، الثقافة العالمية / المعولمة وسياسة الترجمة، مجلة الآداب، العددان 7 و 8، 1999، ص 51 - 58.
- 5 - راجع ما كتبه تزيفيتان تودوروف في: نحن والآخرين، ترجمة ربي حمود - ص 182 - 183، (دار المدى، دمشق 1998).
- 6 - محمد جمال باروت، ما بعد المركزية الأوروبية: من التفاوت إلى الاختلاف، مجلة الآداب، العددان 4/3 - 2000، ص 29 - 30.

يتأسس على ما سلف التأكيد على مسألة في غاية الأهمية، ويتعلق الأمر بضرورة الانخراط الفعلي في مسار الدعوة إلى الإيمان بالحق في الاختلاف الثقافي والحضاري، بما يضمن لمختلف الشعوب والأمم الحفاظ على ثقافتها وهويتها في سياق إيمانها بأهمية الحضور الفعلي في مجريات الأحداث التاريخية، ومشاركتها في صناعة الحاضر واستشراف المستقبل.

فمهما كانت حدة تخلف هذه الأمة أو تلك عن فعل المشاركة في صناعة هذا الحاضر، ومهما أنتج تخلفها الاقتصادي والسياسي والثقافي من عراقيل إنتاج المبادرة الثقافية والتنمية الحضارية المطلوبة، فإن لها الحق في أن تكون كما هي ثقافياً، لا نعيب عليها استمرار تشبثها بقيم وتقاليد وأعراف تُعدها - من وجهة نظرنا الفوقية - متخلفة وقديمة لا تساير مجريات العصر.

يكون الحديث عن قضية التعددية الثقافية والاختلاف الحضاري ذا صلة وثيقة بمجموعة من الموضوعات القلقة التي أفرزتها - ولا تزال - قيم العولمة، بما هي تلك العملية التي لا تزال تشغل العالم برمته منذ زمن بعيد، بتجلياتها المختلفة.

من هاهنا يكون الحديث عن قضية التعددية الثقافية والاختلاف الحضاري ذا صلة وثيقة بمجموعة من الموضوعات القلقة التي أفرزتها - ولا تزال - قيم العولمة، بما هي تلك العملية التي لا تزال تشغل العالم برمته منذ زمن بعيد، بتجلياتها المختلفة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية...، والتي أنتجت - فيما

أنتجته باتساع دائرة النفوذ والتأثير - العديد من المشكلات، لعلّ من أبرزها مشكلة التعددية الثقافية وقضية الهوية؛ وتظهر هذه المشكلة بوضوح - إذا ما استحضرننا في هذا السياق من الفهم - سعي الكثير من الدول المتقدمة مادياً إلى جعل العولمة أداة لتطويع البلدان المتخلفة، وتقنين السياسات والثقافات بما يخدم مصالحها الآنية والمستقبلية، وذلك على حساب الخصوصيات الثقافية الأخرى، وتلك هي أحد وجوه الهيمنة الثقافية التي تؤمن بأطروحة جعل الآخر الثقافي المختلف في مواجهة شرسة مع العولمة ذاتها.



يتيح ما سبق من كلام إمكان التأكيد على أهمية تدعيم مساعي شرفاء الإنسانية، من مختلف العقائد والثقافات والمجتمعات واللغات..، الهادف إلى ترسيخ الدعوة إلى الفهم الشمولي لقضايا التعايش الإيجابي بين الحضارات والثقافات، وذلك من منظور الحق في الاختلاف؛ خاصة وعالمنا اليوم في أمس الحاجة إلى هذا الضرب من التعايش والتسامح والتكامل الفعال، وذلك بموازاة مع ما تعرفه الحضارات المعاصرة من قفزات متتالية على درب اختزال الأزمنة والأمكنة بما يوفر إمكانات لا محدودة للتعرف على الآخر المختلف ضمن سياقات الثقافات والمعارف العابرة للقارات.

استتباعاً نقول: إن الفهم العميق لأهمية الاختلاف الثقافي، والتمكن من آليات الاستفادة من مختلف الخبرات الثقافية العالمية يُسهم - بشكل فعّال - في إثراء القدرات العقلية وبناء أدوات ذهنية جديدة؛ بل ويفسح المجال أمام الفرد المكون للجماعة؛ كي يتجاوز وجهة النظر القائمة على مركزية الذات، والقبول - من ثم - بفكرة الانتماء إلى الإنسانية، التي - بتعدد ثقافتها - تتنوع وتتكامل وتفتني، وهي خطوة لا بد منها - لأهميتها - إذا كنا - فعلاً - نرغب في الانخراط في برنامج التعايش مع الآخر المختلف، وذلك عوض البرنامج الضيق الذي يجعلنا نكره هذا الآخر ونرفضه؛ بل ونجتهد بكل الوسائل لهدم دعائمه ووجوده كهوية ثقافية لها الحق في الوجود، ومن ذلك الكراهية والتعصب والانغلاق والجمود الذهني الذي يفقد العقل البشري المرونة الفكرية المطلوبة، ويجعله منغلقاً على حجج الآخر وثقافته وهويته؛ ذلك أن إيمانه القوي بكونه النموذج الثقافي، وأن ما لديه من ثوابت لا تقبل النقاش والجدال، وأن ما لدى الآخر مجرد فهم ناقص ومتخلف، هو ما يتسبب في شحنه بتوتر لا شعوري يجعل من النقاش حول الاختلاف والتعددية والحق فيهما ضرباً من الخزعبلات والتفاهات، الشيء الذي يرسخ في سلوكه نوعاً خطيراً من التعصب الذي يجعل صاحبه مقيداً بأدبيات الفهم التمييزي والأحكام المسبقة، التي تعكس - في مجموعها - قيم التعصب والانغلاق والانطواء على الذات ومعاداة الآخر المختلف، وهي كلها صور من الانكماش في رحم عقيدة لا تقدر على صناعة الحياة، بقدر ما تصنع الموت.

إنه مهما حاولت الحضارة المعاصرة «أن تحقق لنفسها إعجازاً يُفرض على الآخرين بوفرة المعلومات وكثرتها وإشاعتها، وجَعَلَ الآخرين عاجزين ومشلولين أمام كثرتها وهيمنتها وتشعبها، ويُسرِّ الوصول إليها والقدرة على نسبة كل إنجاز لها»⁷.

نقول: على الرغم من هذه المحاولات؛ فإن التأسيس للحق في الاختلاف الحضاري والتعددية الثقافية، ودعم الدعوات والكتابات الداعية إليهما؛ يُعدّ من شروط الدخول في مدار التعددية وحقوق الإنسان، التي هُضمت باسم تمدن الشعوب وإلحاقها بركب الحضارة المتقدمة منذ القديم وإلى اليوم، وهي الحقوق التي إن تمّ استيعاب خلفياتها ومقاصدها الصحيحة والمطلوبة، مكّنت من تجاوز آفات الفرقة والنزاع والإقصاء والتدمير الذي تعرض له الكثير من الشعوب، ناهيك عن الثقافات والحضارات.

إنّ الفهم العميق لأهمية الاختلاف الثقافي، والتمكن من آليات الاستفادة من مختلف الخبرات الثقافية العالمية يُسهم - بشكل فعّال - في إثراء القدرات العقلية وبناء أدوات ذهنية جديدة.

من هنا نؤكد - مع فؤاد بو علي - على أن بناء العلاقة السليمة مع الآخر تمرّ «عبر تأسيس عقلية التواصل الحضاري ومواجهة قيم الانغلاق»، والمقصود بهذه العقلية هو إدراك الآخر في

صورته المختلفة عن صورتنا الذاتية، فلا نرفض عليه نموذجنا الفكري ولا مركزيتنا العقلية، وإنما نستوعب عناصر التواصل الناجح. وفي رأينا أن الجواب التواصلية يكمن في جملة من العناصر:

- إدراك غيرنا أو الآخر ينبغي من خلال اعتباره كلية متحركة ومتعدّدة، وليس قالباً نموذجياً للإنسان الغربي المرتبط بديانته وأصوله اليونانية والرومانية.

7 - طه جابر العلواني، السياق: المفهوم، المنهج، النظرية، مجلة الإحياء، العدد 26، نوفمبر 2007، ص 64 (تصدر عن الرابطة المحمدية للعلماء - الرباط - المغرب).



- التمرکز حول الذات یغیب عن مجالنا کل إمکانیة للتواصل مع الآخر، فالآخر لیس إنساناً دونياً أو محتقراً؛ بل هو إنسان کامل الإنسیة، یختلف معنا؛ لکن له نقاط التلاقی كذلك معاً.

- إن خصوصیتنا الثقافیة لا تنفی الكونیة واشتراکنا مع غیرنا فی العدید من المرتکزات التی ینبغی التفاهم حولها من أجل صیاعة مشروع حوار حضاری.

- بداية الحوار تنطلق من حوارنا مع ذواتنا؛ فقد أثبت التاريخ الحديث أن وهم الواحدية قد انقشع بحکم تعدّد مكونات الجماعة وتناقضاتها الداخلية، وما دام الحوار الداخلي غیر قائم؛ فإن الحوار مع الآخر هو مجرد دیکور یزین فسیفساء الصورة الإعلامیة للأنظمة.

- إن تقدیم الصورة الحقیقیة عن الذات للآخر تمرّ من قناة الاعتراف بأخطائنا الحواریة، وغباب نظرة متوازنة للآخر فی أدبیاتنا ومشترکنا الذهنی»⁸.

على هذه الخلفیات یكون الحق فی الاختلاف الثقافی أحد أبرز الشروط الممهدة للحوار المفضی - بدوره - إلى الانتفاع مما عند الآخر المختلف مما یفید تقدم الحضارة الأدمیة، وینزع فتیل الحروب والقتال والقهر بمختلف أشكاله؛ الشیء الذی یجعل من القبول بالاختلاف - كما یقول علی أوملیل - «هو - قبل كل شیء - استعداد ذهنی؛ أي هو راجع إلى کیفیة التی تشکلت بها عقلیة معینة، قبل أن تضبطه قوانین وتنظمه مؤسسات، وتتعارف علیه أعراف»⁹.

إنّ «التعدّدية لیس معناها أطرافاً منعزلة، کل منها رافض للآخر»¹⁰، فتكون التعدّدية الثقافیة - وفق هذا الفهم - هی الاعتراف بالكرامة الإنسانية المفضیة إلى الحوار بین الحضارات، خاصة فی العهد الراهن، الذی أتاحت ثوراته المعرفیة إمکانات لا محدودة من التعرف على ثقافات الآخرين عبر ثقافة الصورة على وجه الخصوص.

8 - سؤال الآخر فی المشترك العربی، نقلاً عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.midouza.net/vb/showthread.php?t=4224>

9 - فی شرعیة الاختلاف، ص 13، (المجلس القومي للثقافة العربیة، الرباط - 1991).

10 - أحمد برقأوی، لا حوار بین الحضارات ولا صراع، مجلة الأداب، العددان 3 و 4، 2000، ص 57.

فالقبول بفكرة التعددية الثقافية من شأنه الإسهام في إلغاء الصور النمطية التي تسود الكثير من الأطروحات السياسية والثقافية، التي ترسخ بشكل كبير فلسفة غياب الندية وحضور التعالي الذي تؤمن به الكثير من الحضارات القوية، « فالحضارة القوية لا تحاور؛ بل تهيم، ولا تتأثر بغيرها؛ بل تنتج مؤثرات على الغير، حتى ولو اكتسبت منجزات حضارات أخرى. والحضارة الراكدة لا تحاور هي أيضاً؛ بل تستعمل كجهاز استقبال ليس إلا، ولا ينتج من استقبالها كيفٌ جديد للحضارة»¹¹.

إنَّ «التعددية ليس معناها أطرافاً منعزلة، كل منها رافض للآخر»، فتكون التعددية الثقافية - وفق هذا الفهم - هي الاعتراف بالكرامة الإنسانية المفضية إلى الحوار بين الحضارات، خاصة في العهد الراهن.

إن الاختلاف ليس كلمة تقال؛ وإنما هو فعل يعكس جوهر القبول بالآخر المختلف، ويلخص عقيدة التكامل والتعارف والتعايش، ناهيك عن كونه يجسد الفعل الذي يمكن من تغيير الذهنيات في كل زمان ومكان؛ لتقبل بالتعدد بدل الواحدية؛ بل ويؤدي - إن أحسن استثماره - إلى تغيير طبيعة العلاقات بين القوى الثقافية. ومعيار الاقتناع بمقولة الاختلاف يتمثل - بالأساس - في تجاوز فكرة الإلغاء والإقصاء، حتى تأمن كل ثقافة أن تحفظ عليها هويتها وخصوصيتها وحقها في الاختلاف والتعددية، في زمن تسيطر فيه أطروحات العولمة الثقافية، التي يؤمن أصحابها والمروجون لها بأحادية القطب ومركزية النموذج.

من هنا يكون دعم أطروحات الحق في الاختلاف الحضاري وشرعية التعددية الثقافية من أهم دعائم تأكيد إمكانات التقارب بين المرجعيات والمنظومات؛ بل وإيجاد المداخل الصحيحة لولوج مجال تنوع هذه المرجعيات؛ بحيث يبدو الانفتاح على الآخر والاقترب منه - دون أفكار مسبقة وصور تمييزية تخوفية - إثراء للذات والهوية لا إفقاراً لهما.

11 - برهان غليون، في أصل التفاهم بين الأجناس، ص 51.



غير أن هذا الضرب من الفهم لا ينبغي أن ينسينا أن الواقع العالمي الراهن يعكس خرافة حوار الحضارات والثقافات والديانات، وعلى رأسها المجتمعات التي تعتقد في قرارة نفسها أن لها الحق في أن تصنع للآخرين خريطة الطريق الثقافية، فهي وإن كانت تدعي وتدعو إلى حماية الثقافات ودعم حقوق الأقليات وتعميم قيم الديمقراطية والعدالة الإنسانية - ناهيك عن إسهامها في مخططات التنمية البشرية والثقافية للشعوب - فإن واقع الحال يشهد على غير ذلك حينما تطفو على السطح الطموحات الكبرى المحركة لفلسفة إعادة تأهيل الشعوب ؛ كي تكون في مستوى طموحات الرؤية الجديدة للعولمة الجديدة، التي لا تقتصر على استغلال الثروات الطبيعية والبشرية للشعوب فقط، بقدر ما تمتد يدها لتصل إلى الرأسمال الرمزي لهذه الشعوب.

فما أقسى أن يتم تحويل الإمكانيات الثقافية لهذه الشعوب من خانة كونها تُشكّل أرضية صلبة لتوفير الشروط الحاضنة للإبداع والتنمية البشرية الحقيقية، إلى خانة جعلها مجرد ثقافة فلكلورية محضة، أو تراثية تقليدية ترمز إلى خصوصيات الجماعة المنتجة لها. «وهكذا يشهد العالم - مع تراجع موقع الثقافات القومية التقليدية، وانحسار الانتماءات التاريخية - اهتزازاً عميقاً في القيم والمؤشرات والمعالم التي تساعد الأفراد على تحديد هويتهم وموقعهم ومكانهم ودورهم الاجتماعي، وتركهم في عراء روحي وثقافي، لا تخفف من مشاعر العزلة والعدمية التي ترافقه إلا العقائديت الدينية الراسخة، أو الولاءات العائلية التقليدية.

إن الشعور بتدهور المواقع الثقافية وانهارها، وتداخل المرجعيات الثقافية واختلاطها، هما اللذان ينشران المناخ الراهن، ويفتحان المجال الأكبر لما نشهده اليوم من تصادم الجماعات تحت شعارات اختلاف الثقافات والمرجعيات الخاصة والصور الذاتية أو المكونة عن الذات هنا وهناك»¹².

إننا - في سياق هذا النوع من الفهم الذي يصدر عن الكثيرين - نؤمن - من جهتنا - بأنه مهما تمّت الدعوة إلى حوار الحضارات والثقافات

12 - المرجع السابق، ص 49.

والديانات...، فإن هذا الضرب من الحوار لا يقدر أن ينتج السلام المفضي إلى التعاون والتكامل والشراكة؛ ذلك أن المتحاورين هم الذين ينتمون إلى هذه الحضارات والثقافات والديانات...، ونعني بذلك المجتمعات التي نعرف جميعاً طبيعة الصورة النمطية التي يكوّنها كل طرف عن الآخر؛ وما دامت المجتمعات هي التي تحاور، فإن الصراع الثقافي/ الحضاري لا يقوم بالأساس على خلفية السيطرة المباشرة، بقدر ما يتأسس على خيار السيطرة على الرأس مال الرمزي الذي يشكل رصيد كل ثقافة، وتتسع مجالات تأثيرها لتشمل اللغة والأفكار والرموز وأنماط العيش والاستهلاك والآداب والأذواق والفنون

ما دامت المجتمعات هي التي تحاور، فإن الصراع الثقافي/ الحضاري لا يقوم بالأساس على خلفية السيطرة المباشرة، بقدر ما يتأسس على خيار السيطرة على الرأس مال الرمزي الذي يشكل رصيد كل ثقافة.

والسلوك والفهم...، ولعلّ هذا ما نلاحظه - بشكل كبير - في مجتمعاتنا العربية التي يتم - منذ زمن بعيد - اختراق ثقافتها من خلال العديد من المؤسسات الإعلامية والتربوية والثقافية والاستهلاكية الغربية، تلك التي استطاعت - إلى حدّ كبير - إحداث العديد من التغيير في حياة الناس وسلوكهم وتفكيرهم وعقائدهم ؛ والهدف تمكين النموذج الثقافي للحضارة الغالبة من بسط النفوذ بشكل تدريجي ومؤثر على الثقافات الأخرى؛ لتعاد - بسببه - صياغة هوية (الثقافة المحلية) القبلية - القومية - الدينية - التقليدية - الوطنية...، بما يجعلها تخضع - بشكل سلبي - لفلسفة التماهي.

إن هذا الضرب من الفهم يجعلنا نؤكد على أن الحرب الدائرة رحاها بين الثقافات هي حرب الهوية، الشيء الذي يجعل من خيار هذا النوع من الحروب مفتوحاً على الدوام، وذلك على الرغم من وجود العديد من الأصوات الداعية إلى تحويل خيار المواجهة والحرب باتجاه خيارات التعايش والتعارف والحوار والتكامل..؛ ونذكر منها المنظمات الثقافية الدولية، والعديد من النخب الثقافية والسياسية، وهي الأصوات التي تحاول قدر الممكن العمل على تحويل صدام الحضارات إلى حوار الحضارات.



من هنا - وكما يذهب إلى ذلك برهان غليون - لا يؤدي التقارب الحضاري أو الثقافي الذي يطمح إليه الحوار إلى إنهاء الحرب، ثقافية كانت أم غير ثقافية، والدليل على ذلك أن معظم الحروب والنزاعات التي يعرفها العالم اليوم هي حروب داخلية تنشأ وتتطور في حوض جماعات تجمعها ثقافة واحدة، ولغة واحدة، ومرجعيات واحدة، وإن اختلفت انتماءاتها القبلية أو السياسية أو الدينية. ولقد اندلعت أكبر الحروب التاريخية - وهي تلك التي نسميها حروباً عالمية - بين مجموعات غربية تدعي اليوم أنها ذات ثقافة واحدة، وأنها تنتظم في نسق حضاري مشترك يقف في مواجهة الأنساق الحضارية الأخرى، وبالعكس، لم يمنع الاختلاف الثقافي مجتمعات عديدة من التعاون فيما بينها في الماضي في ظل إمبراطوريات عالمية فوق قومية، ولا يمنعها في الحاضر من أجل تحقيق أهداف مشتركة في إطار التحالفات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية¹³.

يتأسس على هذا القول التأكيد على أن الاختلاف الثقافي ليس هو الذي يتسبب في النزاع عندما يصبح محتملاً أو راهناً؛ لأسباب هي في معظم الأحيان غير ثقافية، ولا يعني ذلك نفي إمكانية نشوء هذا النزاع حول القضايا والرهانات الثقافية؛ لكن ذلك لا يحصل بسبب الاختلافات الثقافية، بقدر ما يتسبب فيه النزوع إلى الهيمنة الثقافية من قِبَل ثقافة على أخرى، وفي هذه الحالة يكون الصراع الثقافي جزءاً من مشروع أوسع للهيمنة الاستراتيجية.

استتباعاً نقول: إن حوار الثقافات والحضارات يمثل بالنسبة لنا - في سياق أطروحات التعددية والاختلاف والتعايش - تحدياً حقيقياً ينبغي أخذه في الاعتبار وعلى محمل الجد، ولا شك أن في الفهم العميق لجدلية التأثير والتأثر بين الثقافات والحضارات والشعوب ما يمكنه أن يفيد في توجيه عوامل هذا التحدي باتجاه الاستفادة مما عند الآخر من خبرات وتجارب ومكتسبات إنسانية مفيدة، يمكن أن تسعف في إعادة صياغة آليات البناء العام للمجتمعات المكونة لنسيج الحضارة التي ننتمي إليها، تلك التي

13 - المرجع السابق نفسه.

أنهكتها سنوات الضياع وسط زحمة الاختيارات الثقافية الفاشلة التي لم تزد الطين إلا بِلَّةً، والإنسان إلا تخلفاً وهامشية.

إن التعرف على الحضارات الأخرى، والانفتاح على الثقافات المغايرة، بإمكانه تقوية دروعنا ضد كل أشكال الاختراق والغزو الثقافي، ناهيك عن تمكين الآخر نفسه من التعرف على الصورة الحقيقية لثقافتنا وحضارتنا، بعيداً عن الصور النمطية التي صاغها العديد من المدونات المحرفة، التي قدمتها بوجه شاحب ومظلم للإنسانية، بما يخدم الأهداف العامة لاستراتيجية الاختراق الثقافي.

إن التعرف على الحضارات الأخرى، والانفتاح على الثقافات المغايرة، بإمكانه تقوية دروعنا ضد كل أشكال الاختراق والغزو الثقافي، ناهيك عن تمكين الآخر نفسه من التعرف على الصورة الحقيقية لثقافتنا وحضارتنا.

إن هذا الضرب من الانفتاح على الآخر من جهة التعرف على ثقافته وحضارته وخبراته، سيمكننا من الوقوف على أوجه التشابه الثقافي الحضاري بيننا وبين الآخر المتعدّد، كما سيمكننا من فهم طبيعة تعامل أوروبا - على سبيل المثال - مع ظاهرة التنوع الثقافي، خاصة في مجال التعامل مع ظاهرة التعدّد اللغوي، وتجربتهم في التصدي للغزو الثقافي الغربي القوي في مضمونه وآلياته؛ بل وسيمكننا من الاستفادة من خبرات الشعوب الآسيوية - ودول جنوب آسيا تحديداً - في

التوفيق بين الخصوصيات الثقافية المحلية، التي يحرصون كل الحرص على جعلها في مقدمة الأولويات، وبين مطالب التنمية التكنولوجية والاقتصادية، ولعل هذا ما يجعل من ضرورة الانتباه لأهمية الدرس المقارن للحضارات والثقافات - من حيث هو أحد الفروع الحديثة في حقل العلوم الإنسانية - أمراً في غاية الأهمية؛ لما يقدمه من خدمات معرفية خاصة بالوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين الثقافات والحضارات، ناهيك عن تمكين الباحث من فهم العديد من التحولات الثقافية والعقدية والفكرية والاجتماعية الخاصة بمجموعة من المجتمعات والثقافات المتجانسة والمتقاربة والمترابطة على مستوى التفاعل في مرحلة زمنية محددة، أو في عصور متطاولة.



وفي الجملة: إن ثمة تفاعلاً - تأثيراً وتأثراً - بين الحضارات والثقافات، مع وجود التمايز في الهويات والخصوصيات، خاصة في عصرنا الحاضر الخاضع لمنجزات الثورة الرقمية والمعلوماتية التي فتحت المجال أمام الناس أجمعين كي يتعارفوا بشكل لم يكن متاحاً لهم في السابق؛ حيث سهولة انتقال المعلومات المختلفة والمعارف والأفكار والنظريات والفهوم والتجارب دون حواجز جمركية أو سياسية أو إيديولوجية، الشيء الذي مكّن الإنسان المعاصر من التعرف - عن قرب - على نماذج كثيرة من الثقافات والحضارات والفنون والآداب والأفكار، نعتقد أنها ستمكّنه - لا محالة - من إعادة تكوين صورة غير مضطربة ومشوشة عن الآخر الذي طالما قدمته مختلف الأدبيات والمدونات الإيديولوجية بخلاف ما هو عليه في الواقع المعيش؛ بل وسيفتح هذا الضرب من التعرف الجديد على الآخر باب البحث عن قنوات التواصل والتعارف والتكامل، وذلك باعتماد الجوانب المشرقة والإيجابية في كل حضارة وثقافة إنسانية، والتي يمكن أن تضيء على عنصر القواسم المشتركة بين الأمم والشعوب جمالية في التلقي غير الخاضع لنزعة المركزية حول الذات، والتي قامت - ولا تزال عند الكثيرين - على خلفية فلسفة الاستعلاء والإقصاء، وعَدَّ الآخر المختلف مجرد بربري ومتوحش ومُعادٍ لكل القيم النبيلة؛ وقد عانى الكثير من الشعوب من جرائمه الكثير من حالات التضييق والتهميش والاحتصاب الثقافي.

إن هذا الضرب من الفهم يجعلنا نقول: إنه لا وجود لحضارة خالصة، ولا لثقافة خالصة تنصب نفسها نموذجاً في سلم الأفضلية، وإنما الموجود هو التكامل والتفاعل والتعايش الذي يثمر الخير العام للإنسانية جمعاء؛ الشيء الذي يقتضي بالضرورة الاعتراف بالحق في الاختلاف والتعدّد كمنطلق لإقامة الحوار الحضاري الذي ننشده ونسعى - كل من جهته - إلى ترسيخ تقليد القول به، وممارسته بشروطه التي تحفظ لكل ذي حق حقه، في زمن تشهد وقائع تاريخه على شيوع ثقافة الاستعلاء الحضاري بما يكفي ليظل الحوار بعيداً عن مقاصده.

لقد حاولنا - في سياق ما سبق من فقرات - التطرق إلى قضية التعددية الثقافية من منظور الحق في الاختلاف والتنوع؛ وذلك للزيادة في التأكيد على حاجة الإنسان المعاصر، على اختلاف العقائد واللغات والإثنيات والجغرافيات والألوان والإمكانات والقدرات...، إلى الفهم العميق لهذا الحق الأدمي الذي ينتزعه من إبليسية الاستعلاء والاستكبار والغرور بالنفس، ويجعله - من ثم - شريكاً في صناعة الحياة بدل صناعة الموت، التي تهدد الخصائص الفطرية التي يميّز بها الإنسان عن باقي المخلوقات الأخرى.

إننا بعد الذي سلف ذكره يمكن أن نجمل الفهم الذي نصدر عنه في النقاط التالية:

**إنّ التعددية اعتراف
بالآخر المكون للمجموعات
الثقافية، كما أنها تمكّنه
من الحق في البقاء
وممارسة الدور الثقافي
المؤثر - بهذا الشكل أو
ذاك - في المنظومة
الثقافية الإنسانية العامة؛
وذلك بما يكفي لأن
يتمكن من الانخراط
في هذه المنظومة.**

• لا يمكن البتة لأي شعب من الشعوب أن يعيش في حالة انتماء أحادي؛ وذلك لأن تعدد دوائر الانتماء والهويات أمر إنساني عام، وذلك على الرغم من تغلب هوية ثقافية على أخرى.

• إن التعددية اعتراف بالآخر المكون للمجموعات الثقافية، كما أنها تمكّنه من الحق في البقاء وممارسة الدور الثقافي المؤثر - بهذا الشكل أو ذاك - في المنظومة الثقافية الإنسانية العامة؛ وذلك بما يكفي لأن يتمكن من الانخراط في هذه المنظومة، ويسهم في بناء فسيفساء

المجتمع الإنساني المتكامل؛ الشيء الذي يترسخ معه الكثير من القيم، لعلّ من أبرزها وأهمها: نبذ العنف الثقافي، والإقصاء الحضاري، والتعصب الإثني.

• إن الاعتراف بحق الآخر في الاختلاف هو - في العمق - اعتراف بحقه في الحياة؛ بل وحقه في حراسة هويته وخصوصياته بما يمنحه التميّز المتكامل في ظل التعدد.

• إن الاعتراف بالحق في الاختلاف أساس القدرة على التعايش مع الآخر المختلف دون سحق أو تدمير أو تضييق خناق.



• إن خيار التعايش هو الحل الوحيد للشعوب؛ كي تتصالح مع فطرتها الأدمية أولاً وقبل كل شيء، وأن تجدد فيها فلسفة التعارف والتكامل والتواصي بالحق، ما دام الأصل واحداً، والمهبط واحداً، والمصير واحداً؛ وكلما أمنت الإنسانية جمعاء بشرعية الحق في الاختلاف، وجعلته ضمن قاموسها السياسي والثقافي والعقدي...، كان بمقدورها إدراك أهمية استحضار القواسم المشتركة بين الناس والشعوب والثقافات، مهما عظمت صور الاختلاف والتمايز؛ إذ كلما عظمت هذه الصور غفل الناس عن تلك القواسم، فيكون انشغالهم بما يفرق أكثر مما يجمع، فيتحول الاختلاف إلى أداة للافتراق والصراع والتضييق والقهر بكل أشكاله للأخر، كما تبدأ الثقافات القوية - بدورها - في اختزال الثقافات الأخرى عبر التمييط والصهر والتذويب، وذلك بالشكل الذي يسلب الآخر جوهره الإنساني وتمييزه الثقافي، يكون فيها للفكر العدمي المدمر حضوره القوي في صناعة جدلية الغالب والمغلوب.

• إن مناقشة وتداول مختلف القضايا المرتبطة بموضوع الحق في الاختلاف والتعددية الثقافية معناه النبش في ثقافة الصدام؛ كي نلقيها من عوامل الكراهية، والنظرة الفوقية، والشعور بحالة الاستعلاء التي تحجب عن صاحبها الإدراك العميق لقيم التعايش والتكامل، بل وتجعله لا يقدر على الاستمرار في الحياة دون وجود الآخر.